

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
OFFICE OF THE PRESIDENT
SOUTH SUDAN MEDIATION COMMITTEE
FOR THE SUDANESE PEACE TALKS
Office Of The Chairman



إتفاقية مسـار شــرق السودان

بين

حكومة جمهورية السودان الإنتقالية

و

الجبهة الثــورية السودانيــة

ديباجة

إن حكومة جمهورية السودان الانتقالية والجبهة الثورية السودانية (مسار شرق السودان) ويشار اليهما فيما بعد بالطرفين؛

حرصاً منهما على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم والحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه وسيادته؛

تاكيداً على رغبتهما في التوصل إلى حل دائم للقضايا المتعلقة بشرق السودان في تحقيق شعارات الثورة (حرية، سلام وعدالة)؛

تحقيقاً لتنمية شاملة، عادلة و مستدامة تعم جميع أنحاء البلاد؛

تاكيداً على إلتزامهما بالإتفاقيات التي وقعت بين حكومة السودان الإنتقالية والجبهة الثورية المتمثلة في إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض بتاريخ 11 سبتمبر 2019م والإعلان السياسي الموقع بتاريخ 21 إكتوبر 2019م؛

وإقتناعاً منهما بالحاجة الماسة لإقامة سلام شامل في السودان يخاطب جذور الأزمة وأسباب النزاع في السودان؛

ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب والاحتقان السياسي والإجتماعي وإفرازاتها وأسبابها ؛

إقراراً منهما بأن الأزمة في شرق السودان سببها التهميش السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي؛

Scanned with CamScanner

الملف السياسي

مبادئ عامة

أولاً: السودان دولة ذات سيادة، ديمقراطية، برلمانية، تعددية، لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الاعاقة أو الانتماء الجهوي أو غيرها من الأسباب.

ثانياً: لإزالة التهميش السياسي في شرق السودان إتفق الطرفان على المبادي الآتية:

1. إعتماد نظام حكم لا مركزي فيدرالي تعددي ديمقراطي يضمن تخويل السلطات وتخصيص الموارد، وتكون مستويات الحكم فيه (إتحادي – ولائي/ إقليمي – محلي).
2. ضمان المشاركة الفاعلة والمنصفة لأبناء/ بنات شرق السودان في السلطة على المستوى القومي الولائي / الإقليمي والمحلي وكافة أجهزة الدولة بما يتفق ومعايير التعداد السكاني والتمييز الإيجابي مع مراعاة معايير التأهيل والكفاءة.
3. تأكيد تمثيل المرأة تمثيلاً عادلاً مع مراعاة التأهيل والكفاءة وتكون مشاركتها بنسبة لا تقل عن (40%) في كل المستويات.
4. ضمان مشاركة الشباب في السلطة بنسبة مقدرة.

حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية

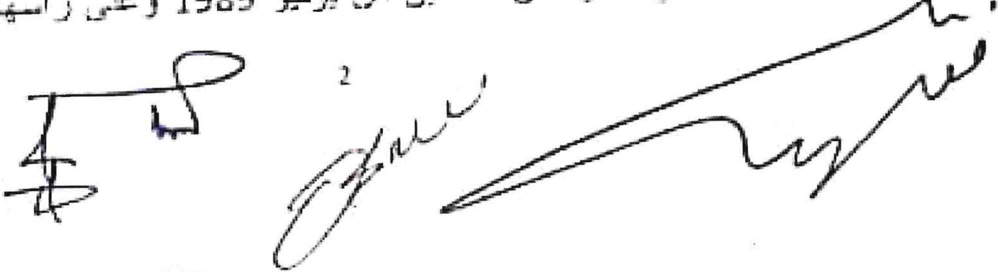
5. تعمل الحكومة الإتحادية على تعزيز حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية والإقليمية المصادق عليها وحماية حرية التعبير والرأي والدين والإنتماء السياسي.

6. يؤكد الطرفان إستعدادهما للتعاون الكامل وغير المحدود بخصوص الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر القبض ويشمل ذلك من بين أمور أخرى، تيسير مثول المطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

7. ضرورة الدراسة للتوقيع والمصادقة على المعاهدات والإتفاقيات والبروتكولات وخاصة المتعلقة بحقوق النساء والأطفال والأسرة والإمتثال للقانون والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

8. تضمين القرار 1325 الصادر من مجلس الأمن الخاص بالمرأة والسلام والأمن.

9. تعمل الحكومة الإتحادية على إجراء التحقيقات والمحاكمات العادلة لكل التجاوزات التي تمت بالإقليم في الفترة من الثلاثين من يونيو 1989 وعلى رأسها أحداث (29) يناير



Scanned with CamScanner

2005 وأحداث (27 و28) رمضان 2019م سورتسودان وما سبقها من أحداث بولاية القضارف وبقية الإقليم وما تبعها من أحداث مختلفة بالإقليم بتشكيل لجان تحقيق مستقلة وتقديم الجناة بأسرع ما يمكن للمحاكمة.

10. ضمان حقوق عمال الشحن والتفريغ داخل وخارج البواخر وإيجاد معالجات دائمة لأوضاعهم الوظيفية وفق القانون.

السلام الاجتماعي والحريات

11. تعمل الحكومة الإتحادية على إرساء دعائم السلام الاجتماعي بين مكونات الولايات / الإقليم المختلفة من خلال مراجعة القوانين ووسائل تنفيذها واتخاذ القرارات وإقامة الورش والمؤتمرات اللازمة لذلك.

المشاركة في المستوى القومي

12. تكون حصة مسار شرق السودان في المستوي القومي ضمن كتلة السلام.

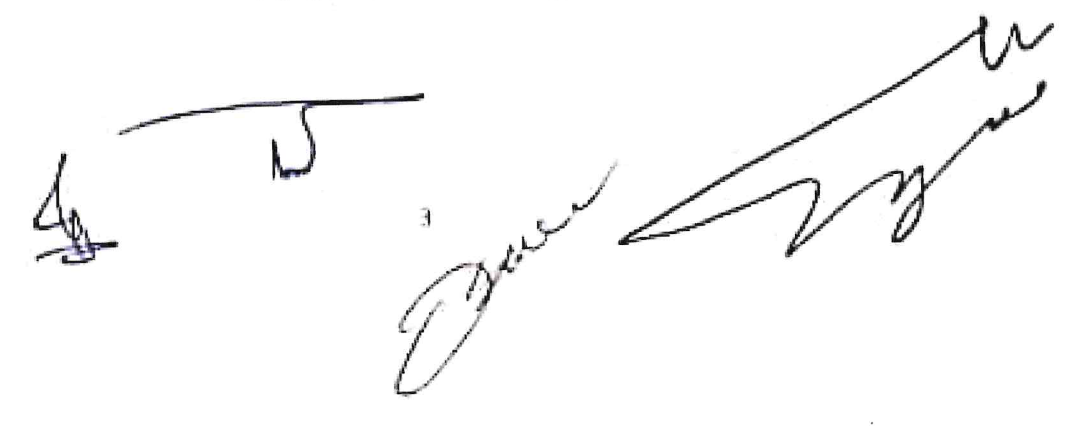
المشاركة في المستوى الولائي/ الإقليمي

13. اتفق الطرفان على تخصيص نسبة 30% لتمثيل مؤتمر البجا المعارض والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة على المستويين التشريعي والتنفيذي في ولايات شرق السودان الثلاث وفقاً لما يحقق أهداف السلام العادل.

تمثيل أبناء الشرق في الخدمة المدنية

14. إتفق الطرفان على معالجة الإختلال في الخدمة المدنية القومية لمواطني شرق السودان في كافة المستويات الوظيفية وفق معايير الثقل السكاني والتمييز الإيجابي، على أن يتم التعين وفق شروط الأهلية والكفاءة.

15. تعمل الحكومة الإتحادية على إستيعاب أبناء وبنات شرق السودان في كافة وظائف الخدمة المدنية القومية بنسبة تصل إلى 14% من مجموع الوظائف العامة، ويتم ذلك تحت إشراف مفوضية إصلاح الخدمة المدنية القومية.



Scanned with CamScanner

قضايا التعليم والتنمية البشرية

16. يؤكد الطرفان أن التعليم حق مكفول لكل مواطن وتتكفل الدولة بمجانية وإلزامية التعليم في مرحلة الأساس وتعمل على محو الأمية.

17. تعطي الحكومة الإتحادية الأولوية لتعزيز التعليم في كل مراحله بشرق السودان وإعطاء أهمية قصوى لتعليم البنات.

18. تعمل الحكومة الإتحادية على تشجيع اللغات المحلية والإحتفاء بها، على أن تدرس المؤسسات الوطنية المختصة كيفية إدخالها في المنهج القومي في إطار السياسة الكلية للغات القومية الأخرى.

19. تعمل الحكومة الولائية / الاقليمية على فتح مدارس بداخليات حسب مقتضى الحال.

20. تعمل الحكومة الاتحادية والولائية / الإقليمية على تطوير ونشر التعليم المهني والحرفي بالولاية / الاقليم.

21. تطبيق مبدأ التمييز الإيجابي لأبناء وبنات الشرق في منح التعليم العالي والمنح الجامعية الخارجية وفق سياسات ونظم وضوابط التعليم العالي.

22. تخصص الحكومة وصندوق الشرق جزء معلوم من موارده لسداد رسوم طلاب/ طالبات شرق السودان في الجامعات الحكومية بعد إجراء الدراسة الإجتماعية.

23. تلتزم الإدارة الأهلية بشرق السودان على حث المواطنين وتشجيعهم على التعليم.

قضايا الصحة

24. تلتزم الحكومة بتوفير الرعاية الصحية الأولية والإسعافية وخدمات الطوارئ مجاناً لكل المواطنين وتطوير الصحة العامة وإنشاء وتطوير وتأهيل المؤسسات العلاجية والتشخيصية الاساسية.

25. تلتزم الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية / الإقليم بتحسين وتعزيز النظام الصحي وتأهيل المستشفيات التعليمية والمرجعية والمتنقلة وكليات الطب والمراكز الصحية وتوفير الكادر الطبي المؤهل والكوادر المساعدة.

26. تلتزم الحكومة الاتحادية والإقليمية / الولائية بتوفير المراكز الصحية المتخصصة في الأرياف والمناطق النائية.

Scanned with CamScanner

27. تلتزم الحكومة بإجراء دراسة متكاملة حول الآثار البيئية والصحية الناتجة عن إستخدام مادة الأسبستوس في أسقف المنازل وشبكات المياه بمنطقة حلفا الجديدة وإجراء المعالجات اللازمة.

28. تلتزم الحكومة بإجراء دراسة عن الأمراض المستوطنة والمعدية بالولاية / الإقليم مع الإستعانة بالمنظمات العاملة في مجال الصحة وإجراء المعالجات اللازمة.

29. تلتزم الحكومة بإجراء دراسة في مجالي الصحة والتعليم لتحديد أولويات ومواقع إنشاء وتأهيل المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية بالتنسيق مع جهات الإختصاص.

التنوع الثقافي

30. تلتزم الحكومة الإتحادية وحكومة الولاية / الإقليم بإبراز التنوع الثقافي في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة الإعلامية.

31. يؤكد الطرفان أن تعدد اللغات والثقافات والمعتقدات لأهل السودان مصدر قوة معنوية وإلهام للشعب السوداني لذلك يجب حمايتها وإحترامها وتطويرها.

32. تعمل الحكومة الإتحادية بالتنسيق مع الحكومة الولائية / الإقليمية على عقد مؤتمرات لقضايا الثقافة والتنوع الثقافي والتراث المحلي.

33. تعمل الحكومة الإتحادية والولائية / الإقليمية على تنمية القدرات وتطوير مهارات الشباب.

مؤتمر أهل شرق السودان

34. ينعقد مؤتمر جامع لقضايا الشرق يقام في إحدى ولايات الشرق تشارك فيه كل القوى السياسية والمدنية والأهلية بشرق السودان لإستكمال مستحقات السلام.

35. يتم تشكيل لجان ومحاور المؤتمر وإختيار الأوراق وإعدادها وكل ما يتصل بالمؤتمر بواسطة حكومة السودان ومسار الشرق والقوى السياسية والمدنية والأهلية الأخرى بشرق السودان.

36. يتم تمويل المؤتمر من ضمن الميزانية العامة لدولة السودان.



Scanned with CamScanner

37. كل توصيات المؤتمر الجامع فيما لم يرد في هذا الإتفاق تعتبر جزء مكمل لهذا الإتفاق وتلتزم الحكومة المركزية بتنفيذه

لجنة تنفيذ الإتفاق

38. يتم تشكيل لجنة عليا لتنفيذ الإتفاق من الأطراف الموقعة على الإتفاقية تشمل الحكومة الإتحادية ومسار الشرق والقوى السياسية والمدنية والأهلية الأخرى بشرق السودان ويحدد لها مقر وترصد الميزانية اللازمة لها من الحكومة الإتحادية.

الملف الإقتصادي والإجتماعي

مبادئ عامة

39. تشمل الثروة في البلاد الموارد الطبيعية والبشرية والتراث التاريخي والثقافي والأصول المالية وغير المالية.

40. الأهداف الأساسية من التطوير الإقتصادي في السودان هي محاربة الفقر وضمان التوزيع العادل للثروة وتأمين حياة كريمة للمواطنين.

41. تعمل الحكومة على تطوير وادارة الإقتصاد الوطني وتحقيق النمو الإقتصادي والإعتماد على الذات وذلك بتشجيع سياسة إقتصاد السوق الحر مع منع الإحتكار وتبني مشاركة المواطنين في إعداد وتنفيذ السياسات الإقتصادية.

42. تلتزم الحكومة الإتحادية بوضع إستراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الإجتماعية لأهل السودان كافة.

43. يتم تخصيص نسبة من عائدات المشروعات القومية داخل الولاية / الاقليم لصالح التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل الولاية / الإقليم

44. يلتزم الطرفان بالعمل معاً للمحافظة على بيئة طبيعية نظيفة وصحية.

45. تلتزم الحكومة بضرورة إتخاذ إجراءات فاعلة لتحقيق التمييز الإيجابي بتبني سياسات إقتصادية وإجتماعية وتنموية مستدامة.

46. تؤكد الحكومة على حق الولاية / الاقليم في الإستفادة من موارده الطبيعية والإقتصادية والتنموية وفقاً لمعايير قسمة الثروة والتمييز الإيجابي.

Scanned with CamScanner

47 تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لإعادة عمليات الشحن والتفريغ واجراءات الجمارك والتخليص الى ولايات/ اقليم شرق السودان مع الاحتفاظ لها بالحق في ذلك وفق معايير قسمة الثروة

48. مراجعة قوانين الإستثمار، وتبسيط الإجراءات.

تنمية وإدارة الموارد الطبيعية والبنية التحتية

49. تعمل الحكومة الإتحادية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتوازنة والمتكاملة للمناطق الساحلية ذات الأهمية التاريخية والإقتصادية القومية وثرواتها السمكية والبحرية وتضمن حمايتها وتطويرها.

50 تعمل الحكومة على مراجعة السياسات التمويلية للمصارف المتخصصة خاصة في مجال الزراعة.

51. تعمل الحكومة في إطار التمييز الايجابي على إنشاء الطرق المعبدة الداخلية التي تشكل بنية تحتية مهمة للتنمية المطلوبة في بورتسودان وكسلا والقضارف بجانب المطارات والمهابط

52. الإهتمام بالسياحة في المنطقة كمورد هام من الموارد الإقتصادية بتطوير صناعة السياحة وإنشاء البنية التحتية اللازمة ومراجعة قوانين الإستثمار وتشجيع السياحة.

53. معالجة مشاكل الكهرباء بالولاية / الإقليم وتحسين مصادر الطاقة بإدخال مصادر للطاقة البديلة وربط المناطق الريفية في البحر الأحمر وكسلا والقضارف بالشبكة القومية.

54. تلتزم الحكومة بمعالجة مشكلة المياه بمدينة بورتسودان بصورة نهائية من النيل والقضارف عن طريق سد ستيت وكسلا عبر مشاريع حصاد المياه.

55. دراسة إنشاء مناطق حرة على الحدود مع دول الجوار.

56. تنظيم التعدين الأهلي ومعالجة الآثار البيئية السالبة الناتجة عنه وحفظ حقوق المجتمعات المحلية

Scanned with CamScanner

قضايا الأراضي والسدود والمهجرين

57. التأكيد على سيادة البلاد والمحافظة على أراضيها وتوفيق الأوضاع القانونية في أراضي الفشقة بإعادة ترسيم الحدود مع الجارة أثيوبيا وحسم ملف حلايب.

58. اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية أراضي اقليمية بشرق السودان.

59. تعمل الحكومة الإتحادية من خلال المفوضية القومية للأراضي ومفوضية أراضي شرق السودان على مراجعة قوانين تسوية وتسجيل الأراضي مع مراعاة الأعراف المحلية.

60. تلتزم الحكومة بتكوين لجنة تحقيق عادلة بخصوص المهجرين وإنصافهم وصيانة إنسانيتهم ومراجعة الحصر وقرارات لجان التعويض وتوفير الخدمات الضرورية لهم من مياه وكهرباء وتعليم وصحة وأمن وترفع توصياتها الى جهة الإختصاص وتتم المعالجات اللازمة.

61. التأكيد على مراجعة عقود الإستثمار الوطنية والأجنبية بالولاية / الأقليم.

62. تكوين لجنة لمراجعة عقود إنشاء سدي أعالي نهر عطبرة وستيت .

63. معالجة أوضاع النازحين بالإقليم بتقنين أوضاعهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم من مسكن وصحة وتعليم وأمن وغيرها من الخدمات.

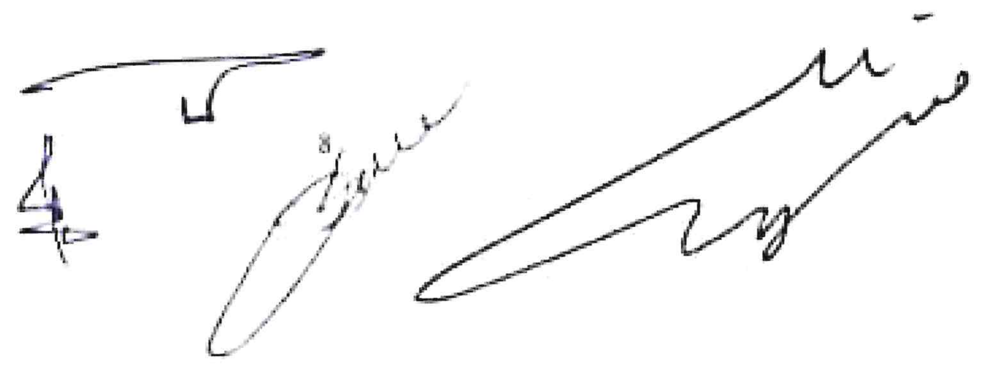
قضايا الزراعة والغابات

64. مراجعة وتقنين وضع المشاريع الزراعية بالولايات الثلاث على أن يتم تسجيلها وفقاً للقانون.

65. تفعيل مراكز البحوث الزراعية ووقاية النباتات بالتدريب والتأهيل للإشراف على العمليات الزراعية الكاملة.

66. تشجع الحكومة إنشاء الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية لمنع صادر الخام.

67. تفعيل قانون الغابات ومحاسبة المتسببين في القطع الجائر على حساب الثروة الغابية.



Scanned with CamScanner

68. إعادة تأهيل المشروعات الزراعية بالولاية / الإقليم وبخاصة مشروعات دلتا القاش وطوكر وحلفا الجديدة والرهد وتوفير المعينات المطلوبة.

69. تلتزم الحكومة الاتحادية و الولائية / الإقليمية بإزالة آفة المسكيت.

صندوق تنمية الشرق

70. تلتزم الحكومة الإتحادية بمراجعة صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان وذلك بالاستعانة ببيت خبرة مع وضع قانون له وإعادة هيكلته، على أن تكون أطراف مسار الشرق ضمن مجلس إدارته.

71. اتفق الطرفان على التشاور في تعين المدير التنفيذي لصندوق تنمية الشرق.

72. تكون موارد الصندوق من الخزانة العامة والمانحين وأي مصادر أخرى مشروعة.

73. اتفق الطرفان على تخصيص الحكومة مبلغ ابتدائي وقدره (348.000000) فقط ثلاثمائة ثمانية وأربعون مليون دولار لا غير على أن لا يكون ذلك خصماً من نصيب شرق السودان من الموارد القومية وإعتبار ذلك ضمن التمييز الإيجابي.

74. اتفق الطرفان على إنشاء بنك شرق السودان الأهلي.

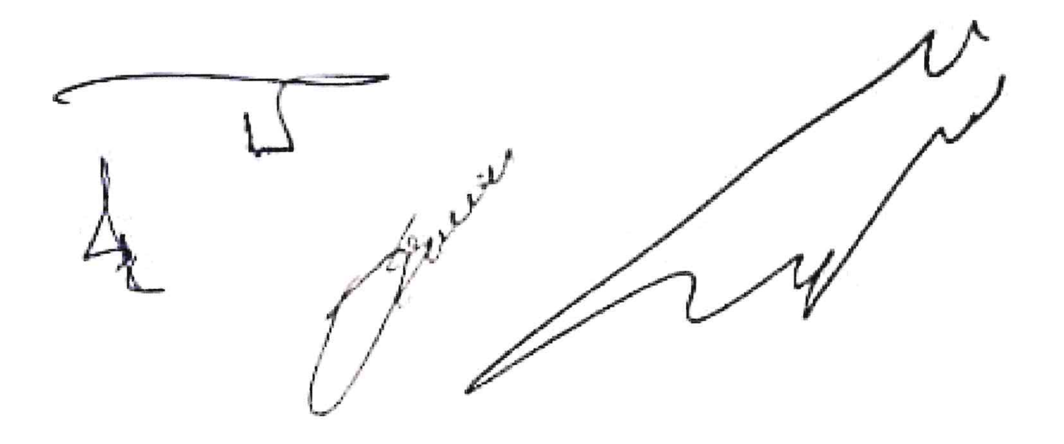
75. إعادة سباق العمل الجماعي وتنشيط العمل التعاوني ومنافسة سوق العمل .

76. الاهتمام بالصناعات الصغيرة والتحويلية من خلال تكوين الجمعيات التعاونية الخدمية والحرفية والصناعية والزراعية وغيرها وتوفير الدعم القانوني والمعنوي والمادي .

77. تسهيل إجراءات وسائل مدخلات الإنتاج والتسويق وإزالة المعوقات.

78. تعميم القطاع التعاوني لتوفير الإحتياجات الضرورية والإستهلاكية وضبط الأسعار وتقديم السلع المدعومة ومنع إحتكار السلع الضرورية .

79. يؤكد الطرفان أن لكل شخص الحق في التملك أو الحيازة وفق القانون وإعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها بالقانون.



Scanned with CamScanner

مراجعة الحقول والمشروعات السابقة

80 تلتزم الحكومة بمراجعة كافة اتفاقيات الإستثمار الداخلية المحلية والإقليمية والدولية بالولاية / الإقليم من تعدين وزراعة وموانئ وكهرباء ومياه والشاءات وغيرها، والمشروعات التنموية والتي أبرمت خلال الفترة من 30 يونيو1989 وحتى تاريخ توقيع هذا الإتفاق، مع مراجعة الدراسات التي أعدت لتلك المشاريع بواسطة لجنة قانونية وإقتصادية وبيوت خبرة متخصصة مشتركة.

81 اتفق الطرفان على مراجعة كل الحقوق المغتصبة لكل المتضررين من سياسات النظام البائد وذلك وفق القانون.

المؤتمر الإقتصادي

82 اتفق الطرفان على قيام مؤتمر لمناقشة قضايا الصناعة والزراعة والإستثمار وإيجاد الحلول لها في شرق السودان يقام بأحد الولايات الشرقية تحدد لجانه وأوراقه بواسطة لجنة مشتركة بين الطرفين.

معالجة مواضيع أخرى

83 يؤكد الطرفان أن لجمهورية السودان جيش قومي واحد وقوات نظامية أخرى قومية ومهنية تعكس التنوع السوداني وتقوم بواجب حماية السودان وفقاً للدستور والقانون (وأن حق الإلتحاق بهذه القوات مكفول لكل سوداني بعد استيفائه لشروط ومعايير الإلتحاق بتلك المؤسسات)

84 يدرك الطرفان بأن دمج المحاربين القدامى من العناصر المهمة في إقامة سودان آمن وسلمي، وأن ذلك يدعم إنتقالهم الى حياة مدنية منتجة، ولذلك يوافق الطرفان على الآتي:

84-1 تلتزم حكومة السودان الإنتقالية ومن خلال لجنة مشتركة بمراجعة إختلالات إجراءات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR) لاتفاقية الشرق 2006م اذا وجدت والعمل على معالجتها

84-2 إتخاذ مبدأ التمييز الإيجابي لمشاركة أبناء شرق السودان بالقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى ومؤسساتها.

Scanned with CamScanner

3-84 تعمل حكومة السودان على إتخاذ خطوات عملية لتمكن من الإلتحاق بالقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى.

4-84 العمل على نظافة المناطق المتأثرة بالألغام وتوفير الدعم اللازم لذلك، ومعالجة آثار ضحايا الألغام.

تم التوقيع على هذا الإتفاق في جوبا، جمهورية جنوب السودان، في هذا اليوم الواحد والعشرون من فبراير للعام 2020م

الأستاذ/ محمد حسن عثمان التعايشي

عن حكومة السودان الإنتقالية

الأستاذ/ أسامة سعيد

رئيس مؤتمر البجا المعارض

الأستاذ/ خالد محمد إدريس

نائب رئيس الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة

الوساطة:

الفريق/ توت قلواك مانيمي

مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الأمنية ورئيس لجنة الوساطة

Scanned with CamScanner

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة جوبا بجمهورية جنوب السودان في الواحد وثلاثون من شهر أغسطس 2020م.

عن حكومة السودان الإنتقالية

فريق أول

محمد حمدان موسى دقلو

النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الإنتقالي

عن مسار الشرق

أسامة سعيد

رئيس مؤتمر البجا المعارض

خالد إدريس

رئيس الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة

الفريق أول

سلفاكير ميارديت

رئيس جمهورية جنوب السودان